

إدارة أوباما تواجه معضلة في التعامل مع مصر بعد الانتصار الكاسح لسيسي

نهاية الحرب في سورية تهدد أمن بريطانيا والأجانب يلتحقون بالجماعات المتطرفة في خطوة هي الثالثة سلاح الجو «الإسرائيلي» يوقف طلعاته التدريبية بسبب العجز في الميزانية

حسن حردان

بات هاجس تعرّض بريطانيا للعمليات الإرهابية يطرق أبواب الدوائر الأمنية البريطانية كما الأوروبية على السواء، بعد انتهاء الحرب على سورية وبدء عودة المقاتلين المتطرفين الأجانب إلى بلدانهم. وما يقامق القلق في الغرب التحذيرات التي وجهها الإنتربول واعترافه بأن المنظمات غير الحكومية تُستخدم غطاءً لنشر الدعاية للإرهاب وتجنيد الشباب للالتحاق بصوف الجماعات المسلحة عن طريق تركيا التي أصبحت معبراً للإرهابيين. ويؤشر ذلك إلى أن دعم الحكومات الغربية للجماعات الإرهابية وإرسالها المسلحين الأجانب للانخراط في القتال مع هذه الجماعات في سورية، بدأ يتقلب عليها سلباً ويهدد أمنها بعد فشلها في تحقيق أهدافها.

فيما الربيع العربي الذي راهنت الإدارة الأميركية عليه لإعادة رسم خريطة المنطقةّ وتعويم مشروع الهيمنة الأميركي في العالم أصبح مصدر قلق بالنسبة لها، خصوصاً في مصر التي تعتبر أهم بلد في المنطقة من زاوية الاستراتيجية الأميركية. فإدارة أوباما تواجه اليوم معضلة حقيقية في مصر بعد الانتصار الكاسح للمشير عبد الفتاح السيسي في انتخابات الرئاسة، وهي حائرة ومرتبكة، فمن جهة تريد المحافظة على علاقات الأمن والتعاون مع مصر، ومن جهة أخرى تشعر بالقلق إزاء ما تعتبره تزايد العنف والقمع السياسي، لكن من البين أن ذلك ليس مصدر قلق واشنطن، وإنما خوفها من سير السياسة المصرية في اتجاهات تتعارض مع الاستراتيجية الأميركية المتمثلة في المحافظة على أولويات الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب وحماية مصالح الكيان «الإسرائيلي» وضمان تدفق إمدادات النفط من الخليج وأخيراً منع إيران من امتلاك أسلحة نووية. غير

السياسي ونهجه في الحكم، وهو ما لا تعتقد أن الولايات المتحدة مستعدة له».

أما تمارا كوفمان ويتس مديرة مركز سابان لدراسات الشرق الأوسط في معهد برنكغز فترأت: «أن العلاقات المصرية - الأميركية في لحظة تأمل، فلكا الجانبان يعرف أهمية العلاقات الوثيقة، إلا أن المشكلة أن كليهما لا يريد التواصل مع الآخر من موقف ضعف». لكن إذاعة صوت أميركا لغتت إلى أن وزير الخارجية الأسبق عمرو موسى دعا إلى «امتونج جديد في العلاقات بين البلدين»، وقال إنه يتعين علينا الشروع في دراسة فورية لنوع العلاقة التي يرغب فيها الطرفان، إذ لم يعد بإمكان أميركا أن تقول للرئيس المصري إنها ترغب وتتوقع أن يطبع ببساطة». ودعا موسى واشنطن إلى «ضرورة التوقف عن ربط المساعدات بالتحولات السياسية في القاهرة من أجل تجنب أي توتر آخر في العلاقات الثنائية».

«غارديان»: جذوة الثورة لا تزال مشتعلة لدى الشباب المصري

تحدثت صحيفة «غارديان» البريطانية عن «بقاء جذوة الثورة مشتعلة لدى الشباب المصري على رغم خسارته هذه الجولة»، وشبهت محاولة إعادة إنتاج النظام القديم لكن بتركيبة جديدة بـ«الحوش في أحد أقلام الخيال العلمي». وقالت: «خلال الأوامر الأخيرة لحقبة حسني مبارك في الحكم، استطاع أن يوازن بين عائلته وزمترتهم من الرأسماليين من ناحية والجيش من ناحية أخرى»، وأشارت إلى أن «المؤسسة الأمنية كانت قائمة على خدمة الرئيس واصدقائه من دون أن تخسر علاقتها الطيبة مع الجيش». ورات «أن هذه المنظومة يُعاد ترتيبها حالياً في شكل جديد، فالجيش أنتخب للرئاسة، وهو يحاول حالياً مد جسور مع المؤسسة الأمنية التي يحتاج إليها للقمع المعارضة». ولم تستبعد الصحيفة «السمح لجماعة الإخوان المسلمين بالعودة مجددا لدورها القديم الخاضع للمساومات باعتبارها جماعة معارضة».

البناء

أن توقع حصول توترات في العلاقات بين واشنطن والقاهرة مرهه إلى أن السيسي يريد علاقة بشروطه، وهذا يعني أن على واشنطن احترام رؤيته لمسار مصر السياسي ونهجه في الحكم، وهو ما يتعارض مع استراتيجية أميركا في المنطقة، التي تريد بقاء مصر دولة تابعة للسياسة الأميركية، ولهذا لا تحتمل وجود نظام يتمتع بالاستقلال الوطني. يحصل ذلك فيما السيسي يواجه ضغوطاً داخلية لا سيما من الشباب الذين لا تزال جذوة الثورة متقدة فيهم، ويريدون أن يروا تغييراً في سياسات الحكم يليب تطلعاتهم في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية وإخراج مصر من دائرة التبعية للغرب.

إلى ذلك فإن الجيش «الإسرائيلي» لا يزال يواجه مزيداً من المصاعب في تأمين الأموال اللازمة للقيام بأنشطته التدريبية للمحافظة على جهوزيته العسكرية، إذ تعاني موازنته من عجز مستمر ما اضطره إلى وقف الطلعات التدريبية لطيرائه الحربي، وهذه الخطوة هي الثالثة من نوعها بعد وقف تدريب جنود الاحتياط والامتناع عن المشاركة في مناورات عسكرية مع الجيش الأميركي في صحراء نيفادا الأميركية بسبب تكاليفها الباهظة. ويعكس ذلك حجم الأزمة التي يعاني منها الكيان الصهيوني والتي يقامحها تقلص المساعدات المالية العسكرية الأميركية على خلفية الأزمة العاصفة بالبحرين منذ عام 2008 والتي دفعتهإلى خفض إنفاقها العسكري بنسبة كبيرة وتقليص عديد جيشها.

من ناحية ثانية تهدد الحكومة «الإسرائيلية» بمقاطعة السلطة الفلسطينية حال الإعلان عن حكومة الوفاق الفلسطينية، فيما يحاول رئيس السلطة محمود عباس تجنب هذا الخيار عبر تأكيد الاستعداد للعودة إلى طاولة المفاوضات لمدة تسعة أشهر أخرى إذا وافقت «إسرائيل» على إطلاق النذعة الرابعة من الأسرى وقبيل التركيز في ملف الحدود وأوقفت الاستيطان. وهي أمور رفضتها الحكومة «الإسرائيلية» ما أدى إلى وقف المفاوضات.



«El País»

«البايس» على أوروبا دعوة الأمم المتحدة إلى التدخل في ليبيا بشأن الهجرة

نقلت صحيفة «البايس» الإسبانية عن رئيس الحكومة الإيطالية مانيو رينزي قوله: إن «الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لا يبدلان جهودا كافية لمساعدة إيطاليا في التعامل مع تدفق اللاجئين»، مؤكدا: «يجب أن تدعو أوروبا الأمم المتحدة إلى التدخل في ليبيا وعليها أيضا أن تظهر بشكل عام القدرة على التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية».

وفقا للصحيفة فقد جاء تصريح رينزي إثر إنقاذ دوريات البحرية الإيطالية أكثر من 3500 مهاجر بينهم مئات السيدات والأطفال كانوا آتين من شمال أفريقيا. وأشارت إلى قول قوات خفر السواحل بان «عملية الإنقاذ مستمرة منذ مساء الجمعة وهذه الأحداث تأتي في سياق سلسلة لا نهاية لها فيما يبدو بعد تصاعد أزمة المهاجرين في جنوب البحر المتوسط هذا العام». ولفقت إلى أنه «تم إنقاذ 3612 مهاجرا من سورية وشمال أفريقيا من 11 قاربا ونقلهم إلى موانئ في صقلية وجزيرة لاميدوزا في البحر المتوسط».

وذكرت الصحيفة أن «نحو 43 ألف شخص عبروا حتى الآن من شمال أفريقيا إلى إيطاليا هذا العام وهو العدد نفسه الذي شهده عام 2013 بكامله». وأكدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن «من المتوقع أن يزيد الإجمالي هذا العام عن 60 ألف شخص وهو عدد من قاموا بهذه الرحلة عام 2011 عندما أدت ثورات الربيع العربي إلى ضعف الرقابة على الحدود».

TheObserver

«الأوبزرفر»: الأزمات السياسية والاقتصادية تثير الجدل حول المهاجرين في بريطانيا.

نشرت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية مقالاً تتحدث فيه عن الجدل القائم بشأن المهاجرين في بريطانيا، وكيف استخدمت قضية المهاجرين في الانتخابات الأوروبية الأخيرة، التي فاز بها حزب الاستقلال البريطاني (يوكيب). وقالت الصحيفة: «إن حزب يوكيب استطاع أن يتبنى سخط الناخبين من النظام السياسي القائم، بسبب قضايا عديدة منها خفض الإنفاق الحكومي وغلاء المعيشة والاتحاد الأوروبي وعدم انكثراث النخبة الحاكمة بالناس العاديين».

ولكن الحزب بحسب الصحيفة «اقتصر كل هذه القضايا وحمل الأجانب مسؤولية سخط الناخبين على السياسة والسياسيين». ونهيت الصحيفة إلى أن «حزب العمال فقد ملايين الأصوات منذ 1997، وهو منقسم حالياً بشأن كيفية بدهم مرة أخرى». وأشارت إلى نائب بعث برسالة إلى حزبها يطالب فيها «إنهاء سياسة الحدود المفتوحة التي تسمح بتنقل 500 مليون شخص بين دول الاتحاد الأوروبي». وأضافت الصحيفة: «إن خفض عدد المهاجرين إلى بريطانيا لن يعالج الفوارق الاجتماعية الموجودة في البلاد بسبب غياب الضوابط، وهيمنة السوق الحرة وتفكيك الدولة وأقول نقابات العمال ونذرة الوظائف والمساكن».

HEZABCHMAR

«نيزافيسيميا غازيتا»: أوروبا تتجاهل البيئة بالتهرب من استيراد الغاز الروسي

قالت صحيفة «نيزافيسيميا غازيتا» الروسية: «إن أوروبا قررت تتويع مصادر استيراد الغاز الطبيعي للحد من اعتمادها على روسيا وزيادة استخراج الغاز الصخري المتوافر فيها. ما هي أولويات لاستراتيجية أمن الطاقة الجديدة التي طرحتها المفوضية الأوروبية على خلفية الأزمة الأوكرانية، ونقلت الصحيفة عن رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه باروزو قوله: «إن مؤشر اعتماد أوروبا على الطاقة الخارجية بلغ نسبة 50 في المئة، لذلك يجب علينا اتخاذ خطوات جديدة تحول دون زيادة النسبة». ولفقت إلى تصريح أدلى به المفوض الأوروبي لشؤون الطاقة أوتينغر الذي دعا إلى «إيجاد جهات بديلة مصدرة للغاز إلى أوروبا كي لا تسقط ضحية للابتزاز السياسي والتجاري. وفي هذا السياق أشار أوتينغر إلى كل من «قطر وأذربيجان والولايات المتحدة التي تقترح استيراد الغاز المسال». وقالت «نيزافيسيميا غازيتا»: «بحسب الإحصاءات التي قدمتها المفوضية الأوروبية فإن 39 في المئة من استيراد الغاز الأوروبي تعود إلى روسيا، و33 في المئة تعود إلى النرويج، و22 في المئة إلى شمال أفريقيا (الجزائر وليبيا)». وأضافت الصحيفة الروسية: «إن تلك المؤشرات تغير مخاوف لدى الأوروبيين الذين زادوا من عدد مستودعات الغاز على خلفية التطورات الأخيرة في أوكرانيا. وهناك بند آخر في برنامج الاتحاد الأوروبي، وهو التركيز في استخراج الغاز الصخري. الأمر الذي أثار نقداً لإدعا لدى ممثلي حزب الخضر الذين يصرون على التركيز في مصادر الطاقة الصديقة بالبيئة». وقالت: «يتساءل هؤلاء، لماذا تريد المفوضية الأوروبية استبدال الغاز المستورد من روسيا بالغاز المستورد من منظمة استبدادية مثل أذربيجان وقطر وتلجأ إلى طرق استخراج الغاز الصخري التي يمكن أن تلحق أضراراً لا تعوض للبيئة؟»، ونقلت الصحيفة عن ممثلة منظمة غرين بييس (العالم الأخضر) لويزا هاتشينز قولها: «إن موقف الأوروبيين يمكن أن يقارن بموقف الدمدين على المخدرات الذين يتبادلون أرقام الهواتف لموزعي المخدرات الجدد بدلاً من التخلص من الإدمان على الأفيون».

أوباما والعسكرة:

انتهت حقبة بوش الإبن

■ **عامر نعيم الياس***

حمل خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما خلال تخريج دفعة من منتسبي أكاديمية وست بوينت العسكرية في ولاية نيويورك منحددات السياسة الخارجية الأميركية خلال العامين المقبلين من ولاية الرئيس الأميركي التي تنتهي عام 2017، ملامح ينطبق عليها المثل الروسي المأثور «ليس لأننا نملك أفضل مطرقة، علينا أن نتعامل مع أي شيء على أنه مسمار»، فرجل القانون الذي أصبح رئيساً وضع معايير صارمة يوجهها بتحدد قرار استخدام القوة الأميركية المسلحة في دول العالم، منبهاً بذلك مقداً ونيف من السياسة الخارجية التي قامت على أساس التدخل العسكري في حربي العراق وأفغانستان حين أعلن عن انسحاب آخرعسكري أميركي من أفغانستان «بحلول نهاية عام 2016» أي قبل أسابيع قليلة على انتهاء ولايته الدستورية الثانية والأخيرة رئيساً للولايات المتحدة.

الرئيس الأميركي قال حرفياً «منذ الحرب العالمية الثانية، فإن أخطأنا الأكثر لكفة لم تات من انكفائنا، بل من رغبتنا بالاندفاع في مغامرات عسكرية دون التفكير بالعواقب، مضيقاً إن «الجيش الأميركي سيقضي العمود الفقري لزعامتنا، لكن التدخل العسكري الأميركي لا يمكن أن يكون المكون الوحيد والأساسي لقيادتنا في مختلف الظروف»، نحن هنا أمام مراجعة لمبدأ التدخل العسكري لا يستثني ما جرى في فيتنام قبل أربعة عقود من الآن وصولاً إلى احتلال العراق وأفغانستان والفشل الأميركي المدوي في محاربة الإرهاب عبر اجتياح الدول التي تعاني منه، عقيدة وصفها أوباما بأنها «ساذجة ولا يمكن الدفاع عنها»، ويقترح أوباما في ما يخص التدخل العسكري ومعاييرهِ في سياسته الخارجية التي أعلنها،

الآتي:

أولاً، استخدام القوة الناعمة والحرب بالوكالة، ولعل في النموذج السوري ما يقطع الطريق على أي مشكك في هذا التوجه، فالرئيس الأميركي تراجع عن التدخل العسكري في سورية عبر سلم الكونغرس، معلناً في خطاب وست بوينت «العمل مع الكونغرس على دعم المعارضة المعتدلة التي تشكل بديلاً عن النظام والإرهابيين... مؤكداً أن لا حل عسكرياً للأزمة في سورية ولا نية لتدخل عسكري أميركي مباشر في هذا البلد».

ثانياً، بدلاً من عقيدة الاجتياح العسكري يقترح أوباما شراكة مع الدول التي تواجه «التهديد الإسلامي» عبر تأسيس «صندوق الشراكة لمكافحة الإرهاب دولار لدعم قوات الأمن البيئية والقوات متعددة الجنسيات في الصومال، والقوات الفرنسية في مالي، وقوات الأمن الليبية»، من الواضح أن هذا الصندوق سيستخدم لتجديد عدد إضافي من المنظمات غير الحكومية والميليشيات المسلحة التابعة لواشنطن تحت صيغة «مكافحة الإرهاب»، وهو ما يضمن ممارسة النفوذ الأميركي في المناطق التي لا تؤثر مباشرة على الأمن القومي الأميركي، وبما يضمن استمرار ديناميات الفوضى الخلاقة.

ثالثاً، القوة العسكرية الأميركية هي «العمود الفقري للقيادة الأميركية للعالم» لكن استخدامها الفوري يتم بشرط «تهديد المصلحة الوطنية للولايات المتحدة، عندها، والكلام هنا لأوباما، لن نتردد في ضرب الخصم من جانب واحد لو لزم الأمر»، أما في حال لم تكن المصلحة الوطنية الأميركية في خطر، وحتى «لو كانت الأزمة تثير مشاعرنا» فإن «عتبة العمل العسكري يجب أن تكون مرتفعة، وإذا ما كان هناك من تدخل فيجب أن يكون متعدد الأطراف» هنا تبرز الحالة في سورية مرة أخرى كمؤشر عن التوجه الحقيقي للإدارة الأميركية.

رابعاً، السياسة الخارجية الأميركية لها روافد عدة تمثل القوة العسكرية رافعتها، لكن هذا لا يعني انعدام وجود وسائل أخرى لحل المشكلات الدولية وقيادة العالم، بدءاً من الحرب بالوكالة وليس انتهاءً بالتسويات وإدارة الأزمات والحوار مع الدول «المارقة»، وهنا يقول أوباما «العمل العسكري لا يمكن أن يكون الفعل الوحيد والرئيسي في قيادتنا»، ربما يندرج النزوع للحوار مع إيران وإبرام تسوية معها في أحد أوجهه، مع التوجه الذي أعلن عنه أوباما.

خامساً، مفهوم النموذج الأميركي حاضر في فكر الرئيس وإدارته، في محاولة لاستعادة مصداقية الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي والدولي وهنا تقول لوموند الفرنسية «أستاذ القانون الذي قاد البلاد مدة سنوات كالحار مع إيران وإبرام تسوية معها في أحد أوجهه، مع التوجه الذي أعلن عنه أوباما. خامساً، مفهوم النموذج الأميركي حاضر في فكر الرئيس وإدارته، في محاولة لاستعادة مصداقية الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والدولي وهنا تقول لوموند الفرنسية «أستاذ القانون الذي قاد البلاد مدة سنوات كالحار مع إيران وإبرام تسوية معها في أحد أوجهه، مع التوجه الذي أعلن عنه أوباما.

وأوباما وضع أحد لعقد من العسكرة المباشرة للسياسة الخارجية الأميركية، فأتاح المجال أمام العسكرة غير المباشرة عبر خوض حروب بالوكالة وخلق مقومات إبقاء الفوضى الخلاقة في نقطة ما، دون أن يغلط الباب أمام التسويات والمفاوضات مع من صمد.

***كاتب سوري**

HEZABCHMAR

«نيزافيسيميا غازيتا»: الصين تشدد قبضتها على شركات التكنولوجيا الغربية

نشرت صحيفة «نيزافيسيميا غازيتا» الروسية موضوعاً تناولت فيه الرد الصيني على اتهام الولايات المتحدة لبعض الضباط الصينيين بالتجسس. وقالت: «لم تتوقف الصين الإتهامات الأميركية بخصوص التجسس الصناعي من دون رد، فقد قررت الحكومة المباشرة بالتحقيق بنشاط مؤسسة Cisco التي تسمح منتجاتها للولايات المتحدة بالتجسس، عبر شبكة الإنترنت على البلدان الأخرى وغيرها من الشركات، لمتأكد من أنها لم تشكل ضرراً على الأمن القومي». ويذكر أن وزارة العدل الأميركية كانت قد وجهت إلى خمسة ضباط صينيين تهمة سرقة أسرار تجارية.

وأضافت الصحيفة: «لم يتوقف النزاع عند هذا الحد، فقد بدأت وسائل الإعلام الصينية ينشر انتقادات شديدة لمؤسسة Cisco Systems التي تنتج معدات لشبكة الإنترنت. فقد كتبت صحيفة «تشونغهوا تشينغنيان باو»: «إن Cisco تلعب دوراً مزمياً كونها بخصيص الامتداد ميمة بيد الولايات المتحدة لاستغلال الإنترنت»، مشيرة إلى أنها «مرتبطة مباشرة بالحكومة الأميركية والجيش. Cisco التي مقرها في سان خوسيه بولاية كاليفورنيا ردت مقددة هذه الاتهامات، معلنة أنها لم تنصت لا على الشركات الصينية أو المسؤولين في الصين ولا في أي مكان آخر من العالم». وقالت: «على رغم ذلك لا يزال هذا النزاع مستمرا»، لافتة إلى ما نشرته صحيفة الشعب الناطقة باسم الحكومة الصينية الاتهامات، معلنة أنها لم تنصت لا على الشركات الصينية بشأن التجسس الإلكتروني، لكي تغطي على الجهود التي تبذلها من أجل وقف النزاع بين الصين والولايات المتحدة، التي تقامحها هذه الشركات في مجال الاتصالات كمصير بوكين للصحيفة: «تعتبر مؤسسة Cisco إحدى العلامات التجارية المتميزة في العالم في مجال إنتاج معدات الاتصالات، ولكن طبيعاً ليس هناك ضمان مطلق بعدم وجود أجهزة ضمن معداتنا، تسمح بالتحكم بهذه المعدات من بعد، للحصول على معلومات عن مستخدميها واستنساخ هذه المعلومات». ونقلت «نيزافيسيميا غازيتا» مغطيات عن صحيفة «نيويورك تايمز» مفادها «أن 15 في المئة من واردات Cisco كانت من آسيا وبالذات من الصين، ولكنها تواجه منافسة قوية من الشركات الصينية المتقدمة لمعدات الاتصالات مثل Huawei وZTE التي وضعت واشنطن قيوداً لمنعها من الحصول على موضع قدم في السوق الأميركية وبجدة التهديدات الأمنية».